

نشرة إعلامية

INFCIRC/795

٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠

توزيع عام

عربي

الأصل: انكليزي

رسالة بتاريخ ١٧ أيار/مايو ٢٠١٠ وردت من الممثل المقيم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة

تلقى المدير العام رسالة بتاريخ ١٧ أيار/مايو ٢٠١٠ من الممثل المقيم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة. وبناءً على طلب البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية، تُعمَّم هذه الرسالة طَيَّه لإعلام جميع الدول الأعضاء.

البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

الرقم: ٢٠١٠/٠٦٧
١٧ أيار/مايو ٢٠١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السعادة،

بناءً على تعليمات من حكومة بلدي، يشرفني أن أؤكد مجدداً فلقنا البالغ بشأن التأكيدات الأخيرة لمسؤولين رفيعي المستوى من الولايات المتحدة الأمريكية، التي تتم بوضوح عن سياسة تهديد ضد المنشآت النووية السلمية لجمهورية إيران الإسلامية.

وقبل تلك التأكيدات الصادرة في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠، كانت حكومة الولايات المتحدة قد أثارت مزاعم لا أساس لها ضد البرنامج النووي السلمي لجمهورية إيران الإسلامية في تقريرها بعنوان "استعراض الوضع النووي"، الذي يحدد الاستراتيجية والسياسة النووية للولايات المتحدة. وبعد ذلك أدلى بعض المسؤولين الرفيعي المستوى من الولايات المتحدة، بما في ذلك الرئيس الأمريكي ووزير الخارجية والدفاع، بتصريحات علنية وضمنية على أساس افتراض خاطئ كلياً، تهدد باستخدام الأسلحة النووية ضد بعض الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك جمهورية إيران الإسلامية. وعلى سبيل المثال، أكد وزير الدفاع الأمريكي، في مؤتمر صحفي عُقد يوم ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠ في وزارة الدفاع، أن تقرير "استعراض الوضع النووي يتضمّن رسالة قوية للغاية لإيران،... لأنه سواء في السياسة البيانية أو في عناصر أخرى من التقرير، فإننا نحدّد أساساً ما يجب على دول مثل إيران أن تفعله... وبصفة أساسية فإن كل الخيارات مطروحة على الطاولة عندما يتعلّق الأمر بالبلدان المدرجة في هذه الفئة". وأضاف "لذلك، إذا كانت هناك رسالة لإيران هنا، فهي أن... كل الخيارات مطروحة على الطاولة من ناحية كيفية تعاملنا معكم".

واستناداً إلى الحقائق المذكورة أعلاه، أودُّ أن ألفت انتباهكم إلى النقاط التالية:

١- إن البيانات التحريضية التي أدلى بها مسؤولو الولايات المتحدة، والتي هي بمثابة ابتزاز نووي ضد دولة غير حائزة للأسلحة النووية وموقّعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تشكل انتهاكاً خطيراً لالتزامات الولايات المتحدة وتعهداتها، وفقاً للقانون الدولي، ولاسيما المادة ٢ (٤) من ميثاق الأمم المتحدة وكذلك أحكام قرار مجلس الأمن ٩٨٤، بالامتناع عن التهديد أو استخدام القوة ضد أي دولة. وفي هذا السياق، ينبغي التأكيد على أنه وفقاً لما تقتضيه محكمة العدل الدولية، وهي الهيئة القضائية التابعة للأمم المتحدة، فإن مفهومي "التهديد" و"استخدام القوة" وفقاً للمادة ٢ (٤) من الميثاق يقفان جنباً إلى جنب، والتهديد باستخدام القوة يمكن بالمثل أن يكون غير قانوني كاستخدام القوة.

٢- وهذه التأكيدات تشكل أيضاً انتهاكاً خطيراً للنظام الأساسي للوكالة ولقرارات المؤتمر العام GC(34)/RES/533 و GC(31)/RES/475 و GC(29)/RES/444. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى ما يلي:

- إن المؤتمر العام للوكالة أعرب عن بالغ القلق في قراره GC(31)/RES/475 الذي ينص على أنه "وإدراكاً منه لحقيقة أن أي هجوم مسلح على منشأة نووية يمكن أن يؤدي إلى إطلاق مواد مشعة ذات عواقب وخيمة مثيرة للقلق داخل وخارج حدود الدولة التي تعرّضت للهجوم.

- إن المؤتمر العام للوكالة في قراره GC(34)/RES/533 بشأن "حظر جميع الهجمات المسلحة ضد المنشآت النووية المخصصة للأغراض السلمية" يعتبر أن "أي هجوم على المنشآت النووية المخصصة للأغراض السلمية وأي تهديد ضد هذه المنشآت يشكل انتهاكاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي وللنظام الأساسي للوكالة".

- إن المؤتمر العام في دورته الثالثة والخمسين اتخذ بالإجماع قراراً بعنوان "حظر الهجوم المسلح أو التهديد بالهجوم على منشآت نووية قيد التشغيل أو تحت الإنشاء"، يشير إلى القرارين GC(29)/RES/444 و GC(34)/RES/533.

٣- ومن الواضح أن البيانات التي أدلى بها كبار المسؤولين من الولايات المتحدة ليست فقط إعلاناً للنوايا، ولكنها أيضاً جزء من وثيقة رسمية تعبّر بوضوح عن سياسة الولايات المتحدة بشأن أول استخدام للأسلحة النووية، حسب تقديرها، ضد دولة غير حائزة للأسلحة النووية وطرف في معاهدة عدم الانتشار، وبالتالي فإن هذه البيانات تشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين وتقوّض مصداقية معاهدة عدم الانتشار. وهذه التصريحات من قِبَل المسؤولين الأمريكيين تُبرز مرة أخرى اعتماد حكومة الولايات المتحدة على التوجّه العسكري إزاء مختلف القضايا، رغم أن التهديدات باستخدام الأسلحة النووية ليست حلاً لها على الإطلاق.

٤- وبعد انقضاء أربعين عاماً منذ بدء سريان معاهدة عدم الانتشار وعلى الرغم من أن المسؤولين الأمريكيين يدعون على ما يبدو إلى حظر انتشار الأسلحة النووية، دعونا لا ننسى أن الولايات المتحدة بوصفها القوة النووية الوحيدة التي استخدمت السلاح النووي ضد مواطني هيروشيما وناغازاكي، ونتيجة لذلك لقي ٢٠٠ ٠٠٠ شخص حتفهم، ما زالت تستهدف بطريقة غير شرعية دولة غير حائزة للأسلحة النووية لتكون في مرمى أسلحتها النووية وتضع الخطط العسكرية وفقاً لذلك.

٥- وجمهورية إيران الإسلامية، باعتبارها ضحية لأسلحة الدمار الشامل في التاريخ الحديث، ملتزمة التزاماً راسخاً بمواصلة السعي لتحقيق عالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل، ليس بالكلمات فقط، بل أيضاً من خلال التنفيذ الكامل لثلاثة صكوك قانونية رئيسية تحظر أسلحة الدمار الشامل، وهي معاهدة عدم الانتشار، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جمهورية إيران الإسلامية قد رفضت بشكل قاطع وباستمرار تطوير وتخزين واستخدام الأسلحة النووية على أسس دينية ودستورية. وأنشطة إيران النووية هي للأغراض السلمية، وكانت دائماً كذلك.

٦- وجمهورية إيران الإسلامية، مع الاستمرار في ممارسة حقوقها غير القابلة للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وفقاً للمادة الثالثة من النظام الأساسي للوكالة والمادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، تتوقع بشكل معقول ألا تغضّ الدول الأعضاء في الوكالة الطرف أو تتسامح تجاه مثل هذا الابتزاز النووي في القرن الواحد والعشرين، وأن تتخذ إجراءات حازمة لضمان القضاء التام على جميع الأسلحة النووية باعتباره الضمانة الوحيدة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وفي هذا الصدد، ينبغي للوكالة أن تضطلع بمسؤولية رئيسية وبدور قيادي في معارضة التهديد باستخدام الأسلحة النووية ورفضه بشدة.

وأكون ممتناً للغاية لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة إعلامية للوكالة.

وتفضلوا بقبول فائق احترامي.

[توقيع]

علي أصغر سلطانيه
السفير، الممثل المقيم

سعادة السيد يوكيا أمانو
المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية